

المنطقة العربية ملاذات استثمارية واعدة للشركات العالمية

تدشين 1029 مشروعا باستثمارات تبلغ 60.2 مليار دولار وقطاع العقارات في الصدارة

كشفت الأزمات الاقتصادية المتعددة التي تمر بها المنطقة العربية عن مجموعة من العوامل الاستثمارية التنافسية، الأمر الذي دفع بعض الشركات العالمية إلى شدد رحال رؤوس أموالها إلى دول في المنطقة، بحثا عن مقاصد تعزز نمو استثماراتها وتعظم العوائد الاقتصادية التي تأثرت سلبا بالمشكلات المتتالية.

الشركة إلى دول المنطقة عبر مكاتبها في السعودية والبحرين والإمارات ومصر. وتصدرت المنطقة سوق الصفقات والاستحوادات خلال الفترة الماضية، وهو مؤشر على جاذبيتها الاستثمارية من جانب الشركات العالمية، وشهدت صفقات ضخمة، منها استحواذ شركة أوبر الأميركية على كريم الإماراتية بنحو 3 مليارات دولار.

أكدت منصة البيانات الإقليمية "ماجنيست" أنه تم استثمار أكثر من 659 مليون دولار في الشركات الناشئة في المنطقة خلال النصف الأول من العام الحالي.

وتعادل هذه القيمة نسبة نحو 95 في المئة من إجمالي الاستثمارات في الشركات الناشئة في العام السابق، رغم تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية.

وأوضح سيد عويضي، خبير إدارة الاستثمار، أن أزمة كورونا كشفت المكان المناسب للعودة للاستثمار في المنطقة العربية وقدمتها فرصة أمام الشركات العالمية لتوسيع نطاق أعمالها، بعد تأثر الأسواق الأميركية والأوروبية والآسيوية بتداعيات الوباء.

وأضاف "العرب" أن الاستثمارات الأجنبية لمست تيسيرات وتسهيلات من جانب الحكومات العربية، من جهة منح الأراضي وإنهاء التراخيص وإجراءات الاستثمار.

وعززت من فرص الاستثمار حاجة المنطقة بشكل كبير إلى الاستثمارات المتنوعة في قطاعات الاتصالات والتكنولوجيا المالية، لاسيما القطاعات المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية، بجانب الاستثمار الزراعي والتصنيع الغذائي، والصحة.

وأطلقت شركة غوغل برنامج "انطلق بقوة مع غوغل" لتحفيز الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر التحول الرقمي، لدعم الأنشطة التجارية والباحثين عن وظائف، ويستهدف البرنامج شمول أكثر من مليون شخص ونشاط تجاري بحلول نهاية عام 2021.

وكشفت تقرير مناخ الاستثمار في

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - تراهن بعض الشركات العالمية على المنطقة العربية في إنعاش معدلات نمو استثماراتها ورؤوس أموالها، حيث بدأت في ضخ حزم مالية في مشروعات جديدة في عدد من دول المنطقة، باعتبارها من أسرع الأماكن نموا حاليا.

وقالت المنظمة العربية لضمان الاستثمار، إن المنطقة العربية لا تزال تواصل تقدمها بقوة في مجال إصلاح بيئة الأعمال، على الرغم من الفوارق الإقليمية الرئيسية، ومع استمرار تسليط الضوء على دول مجلس التعاون الخليجي كبنية تتفوق في الأداء العام، من حيث لوائح الاستثمار وقواعد التاشيرات، وتبرز الإمارات والسعودية في المقدمة على صعيد الإصلاحات الاقتصادية.

سيد عويضي
كورونا كشف مكان قوة المنطقة العربية أمام المستثمرين الأجانب

رشاد عبده
التصنيع يفتح الأفق التصديرية للتكتلات الدولية دون جمارك

وأعلنت شركة "آر.أم.بي" عن ضخ استثمارات بقيمة 300 مليون دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ورصدت مؤسسة "كنوليدج" 35 مليون دولار للاستثمار في قطاعات الصحة والزراعة وإعادة تدوير المخلفات، إضافة إلى ربط الاستثمار التقليدي بالتكنولوجيا.

وقالت شركة "بلس في.سي" إنها تستهدف استثمار 60 مليون دولار في 120 شركة ناشئة وسط الطفرة التي يشهدها اللجوء إلى الحلول التكنولوجية، وتطلق



العقارات في صدارة خطط الاستثمار

وسوف تبدأ في تجميع سيارات الركوب بالمشاركة مع الشركة المصرية الألمانية للسيارات، التي عملت خلال الأشهر الماضية على اعتماد خطوط إنتاجها للاستفادة من الحوافز الجمركية التي طبقتها القاهرة لتشجيع التصنيع المحلي. ويؤكد هذا الاتجاه أن الشركات العالمية تترقب عمليات تحسين مناخ الاستثمار التي يجري تنفيذها، وتترصد دائما فرص استثمارية مختلفة دول المنطقة، بعد أن كشفت الأزمات العالمية المتعاقبة أن المنطقة العربية تصدر مقاصد الاستثمارات الباحثة عن ملاذات لتعظيم عوائد الربح ومعدلات النمو. وتتعزز تلك الخطوات بدعم شركة "نسطة" ضخ استثمارات جديدة في مصر بنحو 32.8 مليون دولار، لزيادة خطوط إنتاج الشركة لمواكبة السوق المحلية، وفتح آفاق تصديرية لأسواق المنطقة.

وقنصت الإمارات المركز الأول في عدد المشروعات بنحو 445 مشروعا، وجاءت مصر في المركز الثاني بنحو 140 مشروعا، وحلت السعودية ثالثا بنحو 134 مشروعا، ثم المغرب 111 مشروعا. وتصدرت الاستثمارات الأميركية المركز الأول في قطاع الصناعات التحويلية بالمنطقة واستحوذت وحدها على نحو ثلاثة مليارات دولار، فيما جذبت السعودية وحدها بنحو 7.7 مليار دولار من استثمارات الصناعات التحويلية بالمنطقة. وتصدرت مصر المركز الأول من حيث قيمة الاستثمارات، حيث استقبلت 13.7 مليار دولار، وتلتها الإمارات بـ13.5 مليار دولار ثم السعودية بـ12.5 مليار دولار. وتستعد شركة مرسيدس لاستئناف نشاط جميع السيارات في مصر خلال الفترة المقبلة بعد توقف خمس سنوات،

وأشار رشاد عبده، رئيس المنتدى المصري للدراسات الاقتصادية، إلى أن الموقع الاستراتيجي لدول المنطقة يجعلها تحت مجهر الشركات العالمية الباحثة عن مقاصد استثمارية قوية. ولفت في تصريح لـ "العرب" إلى أن الإنتاج والاستثمار في المنطقة العربية، يتميزان بسرعة وسهولة عمليات التسويق والترويج للمنتجات عبر دول المنطقة، ويتميزان بخطوط نقل متشابكة، أو التصدير لمقاصد تكتلات دولية دون عوائق جمركية. وتجعل هذه المحفزات المنطقة العربية في قلب حركة التصنيع والتجارة العالمية، إلى جانب الفورة الاستهلاكية لغالبية دولها، حيث سجل عدد المشروعات 1029 مشروعا باستثمارات بلغت نحو 60.2 مليار دولار.

الدول العربية عن ارتفاع عدد الشركات التي قامت بضخ استثمارات أجنبية في الدول العربية خلال العام الماضي لنحو 815 شركة، مقارنة بنحو 705 شركات في عام 2018. وحل قطاع العقارات في المقدمة، واستطاع أن يجذب استثمارات أجنبية للدول العربية بنحو 9 مليارات دولار، عبر 44 مشروعا، وانحصرت الفورة العقارية وفقا للتقرير في ثلاثة دول، هي: مصر بنحو 7.1 مليار دولار، والسعودية بقيمة 1.3 مليار دولار، والإمارات باستثمارات سجلت 600 مليون دولار. وشهد قطاع المكونات الإلكترونية نموا كبيرا بنحو 121.4 في المئة في عدد المشروعات، بعد أن سجلت التكلفة الاستثمارية لمشروعات القطاع ارتفاعا قياسيا بنحو 971.4 في المئة عند مستوى 1.7 مليار دولار.

أزمة كورونا تدفع إلى عجز قياسي في الموازنة التونسية

الركود يضاعف احتياجات البلد من القروض الأجنبية

وسبق وحدد هشام المشيشي خمس أولويات في برنامج عمل حكومته لإنقاذ الاقتصاد الوطني خلال كلمة في جلسة عامة أمام البرلمان التونسي يوم حصول حكومته على الثقة في 1 سبتمبر الماضي. وقال رئيس الحكومة التونسية حينها إن "حكومته ستعمل على إيقاف نزيف المالية العمومية عبر استعادة الإنتاج، خاصة في قطاعات حيوية مثل الطاقة والفوسفات، وهي قطاعات تواجه احتجاجات اجتماعية متواترة وتعطيلها للإنتاج منذ سنوات".

في هذا المشروع خلال الأيام المقبلة. وحدد مشروع القانون ميزانية الدولة بمبلغ 52.6 مليار دينار، أي بزيادة 4 في المئة، مسجلا بذلك عجزا بنسبة 14 في المئة، في حين لم يتضمن المشروع زيادة ضريبية ولا ضرائب جديدة. واختارت الحكومة التونسية الجديدة، بقيادة رئيس الحكومة هشام المشيشي، الإنصاف في الحسابات وخفض الإنفاق، كما خصصت 7 مليارات دينار كنفقات للتنمية، منها 1.5 فقط مخصصة للمشاريع.

الانتفاضات التي شهدتها المنطقة في 2011. لكن اقتصادها يتعثر بفعل ارتفاع الدين وتدهور الخدمات العامة، وهو ما تفاقم بفعل تفشي فايروس كورونا عالميا، وعمام من الاضطراب السياسي مما عقد جهود علاج تلك المشكلات. وكانت الحكومة التونسية قد أودعت يوم 14 أكتوبر 2020، مشروع قانون المالية لسنة 2021 بمجلس نواب الشعب (البرلمان)، وذلك قبل يوم من انقضاء الأجل الدستوري على أن ينطلق النظر

المحتمل أن يتخطى 21 مليار دينار. وقال المسؤول الحكومي إن احتياجات البلاد من الاقتراض في العام المقبل تقدر بنحو 19.5 مليار دينار، من بينها ستة مليارات دولار قروض أجنبية. وأضاف أن تونس تخطط لخفض الضرائب على الشركات إلى 18 في المئة في العام القادم من 20 في المئة و25 في المئة حاليا لمساعدة الشركات على تجاوز الأزمة وتعزيز الاستثمار.

فأقمت جائحة كورونا التحديات الاقتصادية أمام تونس حيث تسبب الركود في تقيؤض الأنشطة التجارية ما راكم المؤشرات السلبية وحمل العجز في الموازنة إلى الاتساع.

تونس - تسببت جائحة كورونا في اتساع حجم العجز في الموازنة التونسية نظرا للركود الاقتصادي وتزايد الإنفاق على حساب الاستثمار والتنمية ما يزيد من ارتباك التوازنات المالية في وقت تستعد فيه الحكومة لطرح مشروع قانون الموازنة للعام المقبل.

ونسبت رويترز لمسؤول حكومي الجمعة قوله إن "تونس تتوقع أن تدفع أزمة فايروس كورونا عجز موازنتها إلى 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الجاري، أي مثلي الهدف الأصلي وأعلى مستوى في نحو أربعة عقود".

وأضاف المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه لأنه غير مخول بالحديث إلى وسائل الإعلام أن تونس تهدف إلى خفض العجز إلى 7.3 في المئة في 2021. كما تأمل تونس في أن يبيد اقتصادها في التعافي من تأثيرات الأزمة بعد ركود تاريخي هذا العام.

وقال المسؤول "تونس تتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 4 في المئة في العام المقبل مقارنة مع توقعات بانكماش قياسي بلغ 7 في المئة هذا العام بحسب مسودة موازنة 2021".

وانكماش اقتصاد تونس المعتمد على السياحة 21.6 في المئة في الربع الثاني من 2020 مقارنة مع مستواه قبل عام، إذ تضرر بشدة من حظر السفر

14 في المئة نسبة العجز المتوقعة في الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الجاري

وخُفّ إعلان رئيس الحكومة عن خطته جدلا واسعا داخل الأوساط الاقتصادية والشعبية. حيث اعتبر خبراء خارطة الإصلاح الاقتصادي متناقضة في ما يتعلق ببند وقف انفلات المالية العمومية وسبل توفير السيولة لدعم القطاعات المتعثرة. ومن ضمن أولوياته، بنوي المشيشي بدء حوار مع المانحين الدوليين ضمن خطته لتعبئة الموارد المالية لدعم موازنة الدولة، إلى جانب مراجعة الإنفاق العام للدولة، ودعم المؤسسات المتضررة من جائحة كورونا، وإصلاح الإدارة وتعزيز نظام العمل بعد عن.

وتم إعداد هذا المشروع بتحديد سعر برميل النفط بقيمة 45 دولارا، مع توقع أن تكون جملة المداخل الجبائية بـ30 مليار دينار، فيما تفوق نفقات التصرف 30 مليار دينار، أما خدمة الدين العمومي، فإن نفقاتها ستناهز الـ15 مليار دينار، وبطلب المعطيات يكون عجز الميزانية في حدود 20 مليار دينار.

وتأمل الحكومة التونسية في مشروعها بان يتم تمويل هذا العجز من خلال إصدار رفاق خزينة وشراء قروض، وذلك من قبل البنوك وشركات التأمين مع التعويل على البنك المركزي بالنسبة لشراء القروض. ويبقى اللجوء إلى التدابن الخارجي من الأسواق المالية الدولية، آخر ملاذ للحكومة الجديدة. ويرى خبراء أن الوضع الاقتصادي لم يعد يحتمل تداعيات الوباء خصوصا في ظل تعطل إنتاج النفط والفوسفات في مناطق الجنوب التونسي والذي كانت إعادته عنوان خطة الحكومة الجديدة.

تفاقم حاجة التمويل

البنك يتطو

